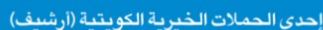


بصفة مؤقتة اعتباراً من 17 الجاري... حتى إشعار آخر



وأكدت «الشؤون» أنه لضبط مسار التحويلات المالية ستتم إعادة المبالغ للجهات المانحة دون تغيير مسارها، على أن يتم ادخالها محددًا بالطريقة المتبعة،

تغيير مسار التحويلات

إلى ذلك، عملت «الشؤون» على رؤساء مجالس إدارات الجمعيات بشأن التتبع المالي في المنظومة الإلكترونية للعمل الإنساني، التابعة لوزارة الخارجية، وذلك عقب مخاطبة واردة من «الخارجية» بشأن ملاحظة قيام بعض الجهات الخيرية المانحة بطلب تغيير مسار التحويل المالي، بسبب تعثر إتمام التحويل من خلال البنوك الوسيطة أو تجميد أو انتهاء اعتماد الجهة المستفيدة.

في حال رغبت أي جهة خيرية في التحويل إلى حساب «الخارجية» عليها أن تقوم أولاً بمخاطبة إدارة شؤون التنمية والتعاون الدولي بكتاب رسمي عبر البريد الإلكتروني متضمناً تفاصيل المشروع المراد تنفيذه، والجهة المستفيدة، والمبلغ، إضافة إلى موافقة «الشؤون» على الجمع والتحويل.

وقالت المصادر إن وزارة الخارجية شددت على عدم التعامل مع أي تحويلات مالية ما لم تلتزم الجهة الخبيرة بالضوابط السالف ذكرها، اعتباراً من اليوم (الجمعة)، أما فيما يخص التحويلات الموجودة حالياً في حساب الوزارة ستقوم الإدارة العامة بسرعة استمائها وإنجازها لتسلم إلى الجهات المستفيدة بالخارج، أما

علمت «الجريدة» أن وزارة الخارجية، ممثلة في إدارة شؤون التنمية والتعاون الدولي، خاطبت أخيراً وزارة الشؤون الاجتماعية، للتعيم على جهات الخارجية المشهورة كافة، بشأن تنفيذ العمليات العالمية الخيرية إلى الخارج، التي تتم عبر المنظومة الإلكترونية للعمل الإنساني التابعة لوزارة الخارجية، اعتباراً من 17 الجاري حتى إشعار آخر.

وفقاً لمصادر «الشؤون» فإن إدارة الجمعيات الخيرية والمبرات في الوزارة عممت مخاطبة «الخارجية» على جميع رؤساء مجالس إدارات الجمعيات، منددة على ضرورة «وقف إبداع أي مبالغ مالية مباشرة في حساب وزارة الخارجية لأغراض تنفيذ العمليات العالمية،» موضحة أنه

الوزارة وضعت
ضوابط لقبول
التحويلات عبر
البريد الإلكتروني